

دراسة اقتصادية تحليلية للحوم الحمراء في جمهورية مصر العربية

للدكتورة وسيمه مصطفى عفيفي والدكتورة عفاف عبدالعزيز محمد والدكتورة سلوى خليل الرهيوى

• مقدمة •

تعتبر تنمية الثروة الحيوانية في جمهورية مصر العربية حتمية تفرضها الحاجة الملحة لتغطية النقص في المنتجات الحيوانية ، إذ يمثل الإنتاج الحيواني الركيزة الأساسية في قضية الأمن الغذائي حيث إنه المصدر الرئيسي لتوفير البروتين الحيواني .

ونلاحظ أن قيمة الإنتاج الحيواني يسهم بنحو ٢٦٪ من قيمة الإنتاج الزراعي^(١) ، فبلغ في عام ١٩٧٩ عدد الأبقار نحو ١٨٢١ ألف رأس ، والجاموس ١٦٥١ ألف رأس ، ويقدر الإنتاج المحلي من اللحوم نحو ٣٣٥ ألف طن تعادل ٨٤٪ من الكمية اللازمة للاستهلاك البالغة نحو ٤٠٠ ألف طن .

ويوجد بدائل مختلفة للحوم منها الدواجن ينتج منها نحو ١٢٨ ألف طن تعادل ٩٨٪ من الاستهلاك المحلي البالغ قدره ١٣٠ ألف طن ، والأسماك ويقدر الإنتاج نحو ١٣٠ ألف طن تعادل نحو ٧٢٪ من الاستهلاك المحلي المقدر بنحو

* الدكتورة وسيمه مصطفى عفيفي : أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة المنوفية .

* الدكتورة عفاف عبد العزيز محمد : معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والإحصاء ، مركز البحوث الزراعية .

* الدكتورة سلوى خليل الرهيوى : معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والإحصاء ، مركز البحوث الزراعية .

١٨٠ ألف طن ، كذلك توجد الألبان ومنتجاتها وكمياتها المنتجة تقدر بنحو ١٨٦٠ ألف طن تسهم بنحو ٦٢٪ من الاستهلاك البالغ نحو ٣٠٠٠ ألف طن ، كما يوجد البيض المقدر إنتاجه بنحو ٢١١٠ مليون وحدة ، وهو يمثل الاستهلاك الكلى .

وتبين من دراسة الاستهلاك الفردى من البروتين الحيوانى المحلى فى مصر عام ١٩٧٩^(٢) أنها تبلغ نحو ٩,٦ كجم من اللحوم الحمراء ، ٣,٢ كجم من لحوم الدواجن ، ٨,٤ كجم من لحوم الأسماك ، ١,٦ كجم من البيض . كما يبلغ متوسط الاستهلاك الفردى السنوى من الألبان ومنتجاتها ٧٢ كجم ، وهى متوسطات منخفضة ، تقل عن المتوسطات المستهلكة فى الدول المتقدمة . ونلاحظ أن مصر تعوض النقص فى كمية ما تحصل عليه من البروتين الحيوانى بالبروتين النباتى لرخص ثمنه .

ونتيجة للتغير المستمر فى نمط الاستهلاك وتطور أساليب الحياة وزيادة دخول الأفراد وانتشار الوعى الغذائى الصحى... كل هذه العوامل مجتمعة ، بالإضافة إلى الزيادة المطردة فى تعداد السكان أدت لإقبال المستهلكين على الأغذية الحيوانية مما انعكس أثره على دوال العرض والطلب .

ورغم المعدلات المنخفضة لاستهلاك الفرد من البروتين الحيوانى ، فإن الإنتاج المحلى مازال قاصراً عن مواكبة احتياجات الاستهلاك مما أدى لزيادة واردات مصر من المنتجات الحيوانية الذى يسبب خفضاً مستمراً فى حصيلة البلاد من النقد الأجنبى اللازم لمجالات التنمية فى الإنتاج الحيوانى والمحلى . كما أدى ذلك أيضاً لارتفاع الأسعار للمنتجات الحيوانية بنسبة متزايدة سنوياً ، حتى وصل السعر للكيلو جرام منها إلى الضعف عام ١٩٨٠ عن ١٩٧٦ . ويرجع ذلك لعدم توافر الرعاية الكافية للإنتاج الحيوانى مثل ما يخص الإنتاج النباتى الذى أدى لزيادة معدلات الإنتاج لأغلب الحاصلات والتى وصل الكثير منها

لأعلى المعدلات ، بينما نلاحظ أن الإنتاج الحيوانى مازال إنتاجه قاصراً لم يتغير نتيجة للأنماط التى تركزت عليها تربية الحيوان فى مصر ، ومن أهمها أن الإنتاج الحيوانى مازال يستخدم كطاقة للعمل بالنسبة للمزارع الصغيرة ، بالإضافة إلى إنتاج محدود من احتياجات الأسرة من الألبان ومنتجاتها ، كما أنها تكون مصدراً لتوفير الأسمدة البلدية ، والعجول التى تباع مباشرة بعد موسم البرسيم كمصدر للعائد الذى يعتمد عليه الزارع ، أو تربية الحيوان للتسمين والتخلص منها بالذبح .

وتعتبر هذه الأنماط أهم الصور السائدة لتربية الحيوان فى مصر دون وجود قطاع متخصص يذكر من المزارعين فى تربية الحيوان كمصدر لإنتاج اللحم واللبن . كما يوجد العديد من المشاكل التى تواجه الإنتاج الحيوانى فى مصر ومن أهمها : انخفاض الكفاية الإنتاجية للحيوانات المحلية لضعف تراكيبها الوراثية ، وذبح العجول البتلو بدون تسمينها ، وارتفاع نسبة ذبح الإناث صغيرة السن ، وقصور إمكانيات الرعاية البيطرية ، وارتفاع نسبة العقم والتفويت ، واستغلال جزء كبير من طاقات الحيوان فى العمل ، وقصور كميات الأعلاف الجافة المتاحة عن تغطية احتياجات تغذية الحيوان ، وعدم توازن الكميات المتاحة منها على مدار السنة ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البرسيم وعدم توافر الأعلاف الصيفية .

وزاد من حدة مشكلة عدم كفاية الأعلاف لتغطية الاحتياجات الغذائية للحيوان ، نتيجة لتنافس الإنسان والحيوان على الرقعة الزراعية المحدودة مساحة وإنتاجاً . وتعتبر مشكلة التمويل من أهم المشكلات عامة التى تواجه متطلبات التنمية فى مختلف القطاعات للإنتاج الحيوانى .

كل هذه العوامل مجتمعة أدت لثبات الكمية المنتجة من اللحوم مع زيادة الطلب عليها ، وقد أدى ذلك كله لارتفاع الأسعار للحوم وبدائلها بنسبة كبيرة خلال هذه الفترة .

● تطور القيمة النقدية للإنتاج الحيواني في مصر ●

اتضح من دراسة القيمة النقدية للإنتاج الحيواني خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٨ أنها تراوحت ما بين ٩٨ مليون جنيهه بالأسعار الجارية عام ١٩٦٥ لنحو ٣٦٠ مليون جنيهه بالأسعار الجارية عام ١٩٧٨ (جدول ١) ، بزيادة سنوية قدرت بنحو ١٩,٦٨٨ مليون جنيهه ، وهي تعادل نحو ١١,١٢٪ من المتوسط البالغ نحو ١٧٧ مليون جنيهه . وتبين من هذه التقديرات أن ٨٤٪ من التغيرات في القيمة النقدية يشرحها عامل الزمن والباقي لعوامل أخرى مثل التغيرات السعرية ، كما تبين أن معامل الانحدار (ب) على المعنوية على مستوى ١٪^(٣) . أما عام ١٩٧٩ فقد تبين أن قيمة الإنتاج الحيواني تسهم بنحو ٢٦٪ من قيمة الإنتاج النباتي^(٤) .

الإنتاج اللحمي في جمهورية مصر العربية :

يعتبر الإنتاج الحيواني من اللحوم الحمراء أو البدائل الخاصة ، سواء منها اللحوم البيضاء أو الأسماك ، والبيض ، ومنتجات الألبان من الأهمية لسد حاجة الفرد من البروتين الحيواني .

ويتميز الإنتاج اللحمي في مصر بسمات خاصة مما يجعل من الأهمية بمكان دراسته اقتصادياً ، وذلك لكثرة المشاكل التي تعترض إنتاجه مما يؤدي لعجز الإنتاج المحلي عن سد حاجة الاستهلاك الداخلي من جهة ، وكذلك لتعدد أنواع الحيوانات ، وتعدد تركيبها العمري والنوعي ونظم التربية داخل النوع الواحد ، ودرجة التباين بين أفرادها ، ونظام التغذية والأعلاف المتوافرة سواء الخضراء أو الجافة .

ورغم أن تعدد الدراسات وتشعبها سواء المتعلقة بالإنتاج الحيواني والداخلي ، إلا أن جمهورية مصر العربية مازالت تعاني نقصاً كبيراً في البروتين الحيواني في غذاء الفرد ، ويعزى ذلك لزيادة الطلب على هذا النوع الراقي من الغذاء

(٣) معادلة الاتجاه العام ص ٥ = ٢٩,٣٤ + ١٩,٦٨٨ س هـ

(٩,٩٨٨)

٢ = ٠,٨٤٢ س ز ، ٢ = ٠,٩١٨

(٤) المصدر رقم (١)

جدول (١)

القيمة النقدية (بالمليون جنيه) والإنتاج والاستهلاك والواردات من اللحوم
الحمراء بالألف طن متري ، والاستهلاك الفردي بالكيلو جرام فى السنة
(الفترة من عام ١٩٦٥ إلى ١٩٧٨)

السنة	القيمة النقدية للحوم الحمراء بالأسعار الجارية مليون جنيهه	إنتاج اللحوم الحمراء ألف طن متري	استهلاك اللحوم الحمراء ألف طن متري	الاستهلاك الفردي كجم/السنة	واردات اللحوم الحمراء ألف طن متري	عدد السكان ألف نسمة
١٩٦٥	٩٨	٢٦٣	٣٠٦	١٠,٣	٤٣	٢٩٣٨٩
١٩٦٦	١٠٩	٢٦٨	٣٠٥	١٠,١	٤٧	٣٠١٣٩
١٩٦٧	١٠٣	٢٧٠	٢٧٩	٨,٩	٩	٣٠٨٣٥
١٩٦٨	٩٠	٢٧٨	٢٨١	٨,٨	٣	٣١٥٤٧
١٩٦٩	١٠٢	٢٨٣	٢٨٨	٨,٧	٥	٣٢٢٧٦
١٩٧٠	١٣٥	٢٨٧	٢٩٩	٨,٦	١٢	٣٣٠٢٢
١٩٧١	١٣٨	٢٩٤	٣٠١	٨,٧	٧	٣٣٧٨٥
١٩٧٢	١٤٨	٢٢٩	٣١٥	٨,٩	١٦	٣٤٥٦٥
١٩٧٣	١٦٥	٢٩٩	٣١٥	٨,٩	١٦	٣٥٣٦٣
١٩٧٤	١٨٤	٣٠٢	٣١٠	٨,٦	٨	٣٦١٨٠
١٩٧٥	٢٣٥	٣٠٥	٣٢٢	٨,٧	١٧	٣٧٠١٦
١٩٧٦	٢٨٤	٣٠٧	٣٥٤	٩,٣	٤٧	٣٧٨٧٠
١٩٧٧	٣٢٧	٣١٥	٣٨٥	٩,٢	٤٥	٣٨٧٤٥
١٩٧٨	٣٦٠	٣٢٢	٣٧٠	٧,٢	٥٠	٣٩٦٤٠
١٩٧٩	—	٣٣٥	٤٠٠	١٠,٠	٦٥	٤١٠٠٠

المصدر : وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، سجلات قسم اقتصاديات الإنتاج .

بمقابلة معدلات الإنتاج التي تعكسها مجموعة المحددات التي يصعب تطويرها بالكيفية المطلوبة لسد هذا العجز ، كما تعتبر التضخات السعرية للمنتجات الحيوانية واللحوم الحمراء بصفة خاصة من أعلى المعدلات للسلع الغذائية والتي ترجع إلى الاتجاه نحو التحضر خاصة المدن الكبيرة والتي أدت لزيادة الطلب كماً ونوعاً على البروتين الحيوانى .

تطور الإنتاج اللحى فى مصر :

يتضح من دراسة التطور للطاقة اللحمية أنها تراوحت ما بين ٢٩٩ ألف طن مترى عام ١٩٧٣ لحوالى ٣٣٥ ألف طن مترى عام ١٩٧٩^(٥) . فقدر عدد الرعوس المنتجة من الماشية بنحو ٣٢٤٦ ألف رأس عام ١٩٧٣ ارتفع إلى ٤٣٢٦ ألف رأس عام ١٩٧٨ ، أما فى عام ١٩٧٩ فقدرت عدد الرعوس المنتجة نحو ٣٧٦٦ ألف رأس ، أما عدد الرعوس من الماعز والأغنام فبلغت نحو ٢٥٣٧ ألف رأس ، ١٤٦٢ ألف رأس على الترتيب^(٦) .

وتبين أن عدد المذبوحات الكلية تراوح ما بين ١١٩٦ ألف رأس عام ١٩٧٢ وحوالى ١٤٤٤ ألف رأس عام ١٩٧٨ . أما الماشية والأغنام والجمال والخنازير فبلغت نحو ٨٨١ ، ٤٦٦ ، ٥٢ ، ٤٥ ألف رأس على الترتيب عام ١٩٧٨ كما يوضحها جدول (٢) .

جدول (٢)

تقدير الأعداد المذبوحة من الماشية والماعز والجمال والخنازير

فى مصر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٨

النوع	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الماشية	٦٦٨	٦٧٢	٦٨٧	٧٥٠	٨٢٢	٧٦٥	٦٨٦	٧٤١	٨٨١
الأغنام والماعز	٤٤٨	٤٣٣	٤١٩	٤٠٥	٣٩٢	٤٢٢	٣٩٣	٤٢٢	٤٦٦
جمال	٥٤	٦٧	٥٨	٥٣	٦٤	٥٠	٥١	٥٧	٥٢
خنازير	٣٣	٣٠	٣٢	٤٠	٤٢	٤٥	٤٩	٤٦	٤٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء - نشرات متفرقة .

(٥) جدول (١)

(٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، يوليو ١٩٧٩ .

وتسهم الماشية بنحو ٥٥,٣٪ ، والأغنام والماعز بنحو ٣٧٪ ، والجمال ٤,٥٪ ، والخنزير ٤٪ من إجمالي المذبوحات عام ١٩٧٠ ، وارتفعت نسبة المذبوحات من الماشية لحوالي ٦١٪ ، أما الأغنام والماعز والجمال فانخفضت نسبة المذبوحات لنحو ٣٢,٣ ، ٣,٦٪ عام ١٩٧٨ . ورغماً عن الزيادة في عدد المذبوحات من الماشية فإنها مازالت لاتفي بحاجة الاستهلاك الداخلي . واتضح من التقديرات المتحصل عليها أن الإنتاج الكلي من اللحوم زاد بمعدل يقدر بنحو ٤,٢٦٨ ألف طن سنوياً يعادل ١,٥٪ من متوسط الناتج اللحمي ، وأن ٩٨٪ من التغيرات في الإنتاج تعزى لعامل الزمن وأن معامل الانحدار معنوي على مستوى ١٪^(٧) .

الطاقة الاستهلاكية من اللحوم الحمراء في مصر :

تسهم كل من لحوم الماشية والدواجن والأسماك والبيض والألبان في المستهلك من البروتين الحيواني بنحو ٦١٪ من اللحوم الحمراء ، ٢٠٪ من الدواجن ، ١٨,٩٪ من الأسماك عام ١٩٧٠ ، وانخفضت نسبة ماتسهم به اللحوم الحمراء إلى نحو ٥٦,٢٪ ، ١٩٪ من الدواجن ، أما الأسماك فارتفعت نسبتها لنحو ٢٤,٨٪ وذلك عام ١٩٧٧ (جدول ٣) .

أما عام ١٩٧٩ فلم تتغير نسبة مايسهم به الإنتاج من اللحوم الحمراء في المستهلك إذ بلغت نسبة ماتسهم به نحو ٥٦,٣٪ ، والدواجن بنحو ١٨,٣٪ ، وارتفعت نسبة الأسماك لنحو ٢٥,٤٪ (جدول ٣) .

ومن ذلك يتضح ارتفاع نسبة ماتسهم به الأسماك وذلك للاتجاه لتربية الأسماك وارتفاع أسعار الماشية والدواجن بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل الفردي ونقص في المنتج من الماشية لنحو ٣٧٦٦ ألف رأس عام ١٩٧٩ .

(٧) معادلة الاتجاه العام ص ٥ = ٢٦٠,٢٧٦ + ٤,٢٦٨ س ٥

(٢٤,٦٧١)

٠,٩٩ = ر ، ٠,٩٨ = ٢ ر

جدول (٣) استهلاك اللحوم الحمراء والدواجن والأسماك
عام ١٩٧٩ مقابلا بعامى ١٩٧٠ ، ١٩٧٧ فى مصر

١٩٧٩		١٩٧٧		١٩٧٠		النوع
%	الكمية ألف طن	%	الكمية ألف طن	%	الكمية ألف طن	
٥٦,٣	٤٠٠	٥٦,٢	٣٨٥	٦١,٠	٢٩٩	لحوم
١٨,٣	١٣٠	١٩,٠	١٣٠	٢٠,١	٩٨	دواجن
٢٥,٤	١٨٠	٢٤,٨	١٧٠	١٨,٩	٩٣	أسماك
١٠٠	٧١٠	١٠٠	٦٨٥	١٠٠	٤٩٠	جملة الاستهلاك للحمى

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - نشرات متفرقة .

تطور المستهلك من اللحوم الحمراء فى مصر :

تبين من دراسة تطور استهلاك اللحوم الحمراء أنها انخفضت من ٣٠٦ ألف طن عام ١٩٦٥ إلى نحو ٢٨١ ألف طن مترى عام ١٩٦٨ وذلك لانخفاض كمية الواردات من ٤٣ ألف طن إلى نحو ٣ آلاف طن ، ثم لوحظ الزيادة فى المستهلك حتى بلغ أقصاه عام ١٩٧٩ إذ قدر بنحو ٤٠٠ ألف طن نتيجة للزيادة فى المنتج والمستورد بنحو ٣٣٥ ألف طن ، ٦٥ ألف طن لكل من المنتج والمستورد على الترتيب (جدول ١) .

وأوضحت التقديرات المتحصل عليها زيادة المستهلك بنحو ٥,٥٥٤ ألف طن بما يعادل ١,٨% من المتوسط البالغ نحو ٣١٤,٣٥٧ ألف طن ، واتضح أن ٦٩,١% من التغيرات يشرحها عامل الزمن ، والباقي لعوامل أخرى منها الزيادة السكانية بنسبة ٢,٣١% ، وتغير الأنماط الاستهلاكية ، وارتفاع مستويات الدخل لارتفاع الأجور خلال الفترة الأخيرة من الدراسة^(٨) . وبتقدير متوسط الاستهلاك الفردى من اللحوم أنها بلغت نحو ١٠,٣ كجم/ السنة انخفضت

$$(٨) \text{ معادلة الاتجاه العام للاستهلاك الكلى ص } ٥ = ٢٧٢,٣٠٧ + ٥,٥٥٤ \text{ ص}$$

$$(٥,٢١٩)$$

$$٠,٨٣٣ = ر ، ٠,٦٩٤ = ٢$$

إلى نحو ٨,٦ كجم/ السنة عام ١٩٧٤ ، ثم لوحظ ارتفاع طفيف بها حتى بلغت ١٠ كجم/ السنة عام ١٩٧٩ (جدول ١) . ولكنها لم تصل لما كانت عليه عام ١٩٦٥ رغم الزيادة الواضحة في المنتج والمستورد من اللحوم ، ويعزى ذلك لزيادة السكانية وارتفاع الأسعار للحوم ، وبالأخص في الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ ، إذ زاد عن ٣,٥ جنيهه للكيلو جرام من اللحوم الحمراء مما دعا إلى منع الذبيح والبيع لمدة شهرين وذلك في عام ١٩٨٠ ، ثم تحديد أسعار اللحوم جبرياً وتشديد الرقابة على البيع والسعر بواسطة أجهزة الدولة المختلفة .

وتوضح من دراسة معادلة الاتجاه العام للاستهلاك الفردي خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٩^(٩) أنها قدرت بنحو ٠,١٤٢ كجم/ السنة وتعادل نحو ١,٥٩٪ من المتوسط البالغ نحو ٨,٩٢١ كجم/ السنة ، وأن ٦٧٪ من التغيرات في الاستهلاك الفردي ترجع لعامل الزمن والباقي تشرحها العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، والتي من أهمها الدخل الفردي والأسعار وتغير النمط الاستهلاكي وأذواق المستهلكين ورغباتهم وصفاتهم الديموجرافية وتوزيع السكان بين الحضر والريف وهي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك . وتبين من الدراسة الخاصة بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية أن توقعات الكميات المستهلكة من اللحوم الحمراء في الأعوام ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠ قد بلغت ٦٤٤ ، ٧٧٦ ، ١٠٨٢ ألف طن وذلك بناء على حساب توقع معدل النمو السكاني بنحو ٢,١ ، ٢,٠٢ ، ٢,٠٢٪ بافتراض سياسة الحد من الزيادة السكانية^(١٠) .

تطور الكميات المستوردة من اللحوم الحمراء :

تبين من دراسة الكمية المستوردة من اللحوم التي تراوحت ما بين حد أدنى قدره ٣ آلاف طن عام ١٩٦٨ وارتفعت لنحو ١٦ ألف طن عام ١٩٧٣

(٩) معادلة الاتجاه العام للاستهلاك الفردي ص ٥ = ٦,٨٧١ + ٠,١٤٢ س هـ

(٤,٢٣١)

٢ = ٠,٦٧ ر ، ٠,٨٢ = ر

(١٠) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية : مستقبل اقتصاد الغذاء في البلاد العربية ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ ، الجزء الثاني ، ص ٩٣ ، والجزء الرابع البيانات الإحصائية ، ص ٢١١ ، الخرطوم سنة ١٩٧٨ .

ثم انخفضت إلى حوالي ٨ آلاف طن عام ١٩٧٤ ، ثم لوحظ الارتفاع الفجائي حتى بلغت ٦٥ ألف طن عام ١٩٧٩ ، ورغمًا عن الزيادة في الإنتاج اللحمي الذي قدر بنحو ٣٣٥ ألف طن مترى في نفس العام ، ومن ذلك تظهر الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك .

وقد تبين انخفاض سنوى قدره ٢١٩ ألف طن ويعزى ذلك للانخفاض الواضح في الكميات المستوردة من ٤٧ ألف طن عام ١٩٦٦ لنحو ٣ آلاف طن عام ١٩٦٨ ، ثم تذبذبها بين ٧ آلاف طن إلى ١٧ ألف طن في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٥^(١١) . كما تبين أن ٥٪ من التغيرات يشرحها عامل الزمن وهى نسبة ضئيلة وليست معنوية على أى مستوى .

الموازنة بين الإنتاج والاستهلاك اللحمي في جمهورية مصر العربية :

يتبين من دراسة كل من المنتج والمستهلك اللحمي وكيفية الموازنة بينهما أن اللحوم كانت تسهم بنحو ٩٥,٩٪ من الاستهلاك عام ١٩٧٠ ، والدواجن بنحو ١٠٠٪ والأسماك بنحو ٩٧,٨٪ ، ثم انخفضت نسبة ماتسهم به كل من مكونات الإنتاج الحيوانى في المستهلك رغم الزيادة الواضحة في الإنتاج ويرجع ذلك للزيادة في الاستهلاك بنسبة أكبر لزيادة السكان وارتفاع الدخول وتغير النمط الاستهلاكى ، وقدر بنسبة ماتسهم به كل من اللحوم والدواجن والأسماك نحو ٨١,٨ ، ٩٣ ، ٨٢,٣٪ عام ١٩٧٧ على الترتيب . أما عام ١٩٧٩ فقد تبين ارتفاع في نسبة ماتسهم به اللحوم والدواجن عن عام ١٩٧٧ حيث بلغت ٨٤ ، ٩٨٪ من المستهلك البالغ قدره ٤٠٠ ، ١٣٠ ألف طن على الترتيب ولوحظ انخفاض واضح في نسبة الإسهام من الأسماك والتي قدرت بنحو ٧٢٪ من المستهلك البالغ ١٨٠ ألف طن ، ويرجع ذلك لانخفاض المنتج من الأسماك من ١٤٠ ألف طن إلى ١٣٠ ألف طن فى عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ كما يوضحها جدول (٤) .

(١١) جدول (١) ومعادلة الاتجاه العام : ص = ٢٧,٩٣ - ٢١٩ س

(٠,٢٣٥)

٢ = ٠,٠٥ ، ر = ٢١٩,٠

جدول (٤)

الإنتاج والاستهلاك من المنتجات الحيوانية الرئيسية ونسبة الاكتفاء الذاتي

في عام ١٩٧٩ مقابلاً بعامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٠ ، جمهورية مصر العربية

السنة	١٩٧٧			١٩٧٠		
	%	إنتاج	%	استهلاك	إنتاج	استهلاك
الحووم	٨٣,٧	٣٣٥	٨١,٨	٣٨٥	٣١٥	٢٩٩
دواجن	٩٨,٠	١٢٨	٩٣,٠	١٣٠	١٢١	٩٨
أصمك	٧٢,٠	١٣٠	٨٢,٣	١٧٠	١٧٠	٩٣
ألبان	٦٢,٠	١٨٦٠	٧٨,٠	٢٢٨٥	١٧٨٣	١٦٧٧

المصدر : وزارة الزراعة (١٩٨٠) الأمن الغذائي وسياسات الإنتاج الحيواني والدواجن .

توقع الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية :

من الجدول (٥) يتضح أن الكميات المنتجة المتوقعة في عام ١٩٨٠ في زيادة مستمرة حيث تبلغ ٣٤٤ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ألف طن في كل من اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك على الترتيب ، وبالرغم من توقع زيادة الإنتاج إلا أن درجة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والبيضاء انخفضت حيث بلغت ٧٠,٦٤ ، ٩٠,٦٧٪ وذلك بناء على الارتفاع في الاستهلاك ومن المتوقع أن تمثل نسبة الاكتفاء الذاتي للحوم الحمراء في عام ٢٠٠٠ حيث تبلغ ٥٢,٧٪ وذلك بناء على الزيادة المتوقعة في الكميات المستهلكة حيث تبلغ ١٠٨٢ ألف طن في نفس العام كما هو موضح بجدول (٥) .

جدول (٥)

درجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية الرئيسية ونسبة الاكتفاء

الذاتي بجمهورية مصر العربية لعام ١٩٨٠ ، ٢٠٠٠ (١٢)

السنة	١٩٨٠			٢٠٠٠		
	الإنتاج	الاحتياج	٪	الإنتاج	الاحتياج	٪
لحوم حمراء	٣٤٤	٤٨٧	٧٠,٦٤	٥٧٠	١٠٨٢	٥٢,٦٨
لحوم بيضاء	١٣٦	١٥٠	٩٠,٦٧	٢٩٧	٣١٣	٩٤,٨٩
أسماك	١٤٠	١٨٠	٧٧,٨٠	٣٠٦	٤٢٠	٧٢,٨١
ألبان	١٩٨٦	٢١٤٦	٩٢,٥٤	٣٥٨٠	٣٦٦٤	٩٧,٧١

● الملخص والتوصيات ●

يلاحظ أن اتساع السعة الإنتاجية الحيوانية تتوقف على العديد من العوامل والتي من أهمها نوع الحيوان وتوافر الأعلاف ومدى استجابتها للتغذية ونظام التسويق لمدخلات الإنتاج الحيواني ومخرجاته حتى يؤدي ذلك لخفض أسعار

(١٢) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية : مستقبل اقتصاد الغذاء في البلاد العربية ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ ، الجزء الثالث ، ١٠٩ - ص ١٣٦ ، الخرطوم سنة ١٩٧٨ .

للخوم والأعلاف الداخلة في زيادة المنتج الحيواني ، هذا بالإضافة لتشجيع تربية الماشية بواسطة القطاع الخاص باعتبارهم القاعدة الأساسية للتربية ، مع توجيههم عن طريق الإرشاد الزراعي والمجالات الصحية والتطعيم بحيث يقتصر دور الحكومة على تربية السلالات المحسنة والطلائق واستيراد اللقاح واستخدام التلقيح الصناعي عن طريق الجمعيات التعاونية وتطبيق التشريعات الخاصة بعدم ذبح البتلو لأن فيه إهداراً للثروة الحيوانية ، وبالأخص في تلك العجول التي ثبتت سرعة استجابتها للتغذية مع تشديد العقوبة بالنسبة لذبح الإناث قبل مرور خمس سنوات والعجول قبل بلوغ ٢٥٠ كجم ، مع تعميم استخدام الميكنة الزراعية حتى تتوفر الحيوانات لإنتاج اللبن واللحم .

أما بالنسبة للدواجن فمن المطلوب توفير الأعداد الكافية من الأمهات الممتازة والعلف اللازم للتغذية ، وتوفير وسائل النقل والتخزين لموازنة العرض والطلب ، وبالنسبة للأسماك باعتبارها بدائل جيدة للحوم الحمراء ، فمن المطلوب استخدام الأسلوب العلمي لتطوير وسائل الإنتاج بإنشاء المزارع السمكية وتشجيع الصيادين لجذب الأيدي العاملة وتوفير وسائل النقل والمبردات والنقل البري والبحري على مدار السنة .